العرب
الثلاثاء 2019/07/16
السنة 42 العدد 11409

نتائج الانتخابات الجزئية بتونس تكشف تراجع القوى الحداثية

النهضة تنتهز عزوف التونسيين عن الانتخابات وتشتت منافسيها

ينظر متابعون للشأن السياسي التونسي إلى الانتخابات البلدية الجزئية ببارادو كعينة تسبق الانتخابات التشريعية والرئاسية المزمع إجراؤها في أكتوبر ونوفمبر القادمين، والتي تشير إلى إمكانية فوز حركة النهضة في ظل حالة التشظي التي تشهدها القوى المنافسة لها ونجاحها في إقصاء قوى صاعدة على غرار حزبي نبيل القروي وعبير موسي.

إقصاء متصدري استطلاعات الرأي يعمق العزوف

تونس – كشفت نتائج الانتخابات الجزئية ببارادو (من ضواحي العاصمة تونس) التي جرت الأحد وأيضا تلك التي جرت في مايو الماضي في مدينة سوق الجديد التابعة لمحافظة سيدي بوزيد تراجع القوى الحداثية في البلاد التي تضررت كثيرا بسبب حالة التشظي التي تعيشها إضافة إلى عزوف التونسيين عن المشاركة في الانتخابات.

وأعلنت الناطقة الرسمية باسم الهيئة العليا المستقلّة للانتخابات حسناء بن سليمان أنّ النتائج الأوّلية للانتخابات الجزئية لبلدية باردو التي جرت الأحد قد أفضت إلى فوز حركة النهضة بـ8 مقاعد من جملة 30 مقعدا.

مبروك كرشيد

جلب الناخب للصندوق وحده كفيل بإبعاد شبح الإسلام السياسي

وبيّنت عضو هيئة الانتخابات لوكالة الأنباء الرسمية أنّ عدد القائمات المتنافسة بلغ 10 قائمات كما بلغ عدد المقترعين 5202 أي ما يمثل نسبة مشاركة بـ11.66 بالمئة.

وفي مايو الماضي جرت انتخابات جزئية في بلدية سوق الجديد التابعة لمحافظة سيدي بوزيد تصدرت حركة النهضة نتائجها بالحصول على 3 مقاعد بنسبة مشاركة تجاوزت 34 بالمئة.

ويعد حزب نداء تونس الفائز في الانتخابات التشريعية الماضية أحد أبرز الأحزاب المتضررة من نتائج الانتخابات الجزئية ببارادو إضافة إلى أحزاب أخرى كالجبهة الشعبية (يسارية) وحركة مشروع تونس. كما فقد التيار الديمقراطي مقعدين من أربعة كان قد فاز بها في مايو الماضي. وطرحت نتائج هذه الانتخابات تساؤلا عما إذا كانت اختبارا تجريبا للاستحقاقات التشريعية والرئاسية القادمة.

وقال أمين عام حزب التيار الديمقراطي إن "أكبر المخاطر التي تهدد ديمقراطيتنا الفتية هي ظاهرة العزوف عن الذهاب للانتخاب والتصويت وهي ظاهرة لو تواصلت في الانتخابات التشريعية والرئاسية المقبلة فإن الأقلية التابعة للحركات العقائدية على وجه الخصوص ستنفرد بالسلطة".

وأضاف "أما الأغلبية وبسبب عزوفها عن ممارسة حقوقها ستصبح تعيش تحت حكم الأقلية في وضعية تتعارض مع أسس الأنظمة الديمقراطية".

واعتبر وزير أملاك الدولة السابق مبروك كرشيد أن "الانتخابات الجزئية ببارادو هي العينة الحقيقية الأخيرة التي تسبق الانتخابات التشريعية، وقراءتها يجب أن تكون متمعنة وواقعية لا تغالط النفس ولا تدير ظهرها للواقع".

وقال في تدوينة على صفحته بموقع فيسبوك الاثنين إن "نسبة الحضور المتدنية لا تخدم إلا حركة النهضة ولذلك فإن الإضافة الكبرى في أعداد الناخبين تفسر إلى حد بعيد الهلع الذي عليه الحركة نتيجة سبر الآراء، والعمل يجب أن يكون قويا على جلب الناخب للصندوق فهو وحده كفيل بإبعاد شبح الإسلام السياسي عن تونس".

وفسر كرشيد العزوف بغياب قوى سياسية فاعلة حسب استطلاعات الرأي من قبيل حزب قلب تونس بقيادة نبيل القروي والحزب الدستوري الحر الذي تتزعمه عبير موسي، فضلا عن العوامل الإضافية المساعدة باعتبار أنها انتخابات منفردة لا تندرج ضمن نسق انتخابي عام يشجع على الحضور وتكون فيه درجة الانضباط عالية.

ومثل ارتفاع عدد المسجلين في الانتخابات التشريعية مفاجأة لدى الرأي العام التونسي في ظل الاعتقاد الراسخ بوجود عزوف شعبي عن المشاركة في الحياة السياسية جراء حالة الإحباط التي يعيشها التونسيون بسبب استمرار تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي. وربط كثيرون ذلك الارتفاع ببروز شخصيات جديدة كنبيل القروي وعبير وموسي.

وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات مايو الماضي عن بلوغ عدد المسجلين الجدد للانتخابات التشريعية مليون مسجّل.

ولقطع الطريق أمام موسي والقروي أدخلت حركة النهضة تعديلات على القانون الانتخابي يمنع ترشحهما للانتخابات المقبلة.

وتترقب الأوساط السياسية التونسية الخطوة التي سيتخذها الرئيس التونسي الباجي قائد السبسي بعد رفض الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين الطعن المقدم من قبل عدد من النواب ضد تعديلات أدخلها مجلس النواب على قانون الانتخابات يونيو الماضي وصفت بـ"الإقصائية"، باعتبارها تستهدف منع ترشح عدد من الشخصيات السياسية التي تشير نتائج سبر الآراء إلى امتلاكها حظوظا واسعة في الانتخابات المقبلة.

وتشير بعض التسريبات إلى أن الرئيس السبسي سيصادق على القانون المعدل، ما يعني إخلاء المعركة الانتخابية من المنافسين الحقيقيين لحركة النهضة وحليفتها حركة تحيا تونس، ما يضمن استمرار منظومة التوافق ما بعد الانتخابات القادمة.

وحذر كرشيد من مغبة استمرار حالة التشتت التي تشهدها القوى الحداثية قائلا "من المفيد التذكير كل وقت وحين بأن حالة التشرذم الانتخابي لا تخدم إلا حركة النهضة وحلفاءها ولا تخدم في شيء التيار الوطني وهو ما يدفع إلى المزيد من التنازلات من أجل مصلحة الجميع".

وتراجع الحديث عن تجميع العائلة الحداثية بعد أن أعلنت القيادية السابقة في حركة نداء تونس سلمى اللومي عن انضمامها إلى حركة أمل تونس، بعد أن فقدت الأمل في إمكانية إعادة توحيد نداء تونس، رغم تأكيدها في تصريحات مؤخرا تمسكها بتوحيد العائلة الوسطية الحداثية.

وتنطلق الثلاثاء الفترة الانتخابية للانتخابات التشريعية، والتي كانت قد انطلقت بالخارج الأحد، وذلك قبل شهرين من انطلاق الحملة الانتخابية، وفق ما تبينه الروزنامة الرسمية للانتخابات التشريعية التي ستجرى في داخل تونس يوم 6 أكتوبر وفي الخارج أيام 4 و5 و6 أكتوبر.

وقالت الناطقة الرسمية باسم الهيئة العليا المستقلة للانتخابات حسناء بن سليمان الاثنين، "يمنع خلال الفترة الانتخابية الإشهار السياسي والدعاية الانتخابية ونشر نتائج سبر الآراء والتعليق عليها"، مشيرة إلى أن القانون يخول للهيئة تسليط خطايا مالية ضد المخالفين.

وأضافت أنه وفق القانون الانتخابي فإن الهيئة ومن خلال مراقبتها لنتائج الانتخابات بإمكانها أن تأخذ بعين الاعتبار الأخطاء التي قد تقوم بها القائمات المترشحة في ما يتعلق بالموانع المنصوص عليها خلال الفترة الانتخابية أثناء بتها في النتائج النهائية.

اجتماعات القاهرة تعيد الزخم للبرلمان الليبي

القاهرة – أعادت اجتماعات النواب الليبيين في القاهرة التي تواصلت على مدى ثلاثة أيام، الزخم لمجلس النواب الذي فقد دوره كأعلى سلطة تشريعية منتخبة في البلاد منذ دخول حكومة الوفاق إلى طرابلس بتأييد دولي دون موافقته عليها.

وأكد النواب في البيان الختامي لاجتماعاتهم أهمية أن يكون الحل من خلال مجلس النواب الليبي، مضيفين أنه جرت نقاشات متعددة لبحث سبل تفعيل البرلمان، ليقوم بدوره على أكمل وجه في حل الأزمة الليبية، واتخاذ ما يراه مناسبا لمصلحة الشعب الليبي.

وقال الناطق باسم البرلمان عبدالله بليحق إن الاجتماعات التي ترعها اللجنة المصرية المكلفة بالملف الليبي تهدف إلى إزالة أي خلافات بين أعضاء المجلس وإبراز دور أكبر لمجلس النواب وتحقيق التقدم في سبل حل الأزمة السياسية في ليبيا.

ويرى عضو مجلس النواب خيرالله التركاوي أن المجلس هو الجسم التشريعي الوحيد لكنه تحول إلى جسم مشلول منذ التوقيع على "وثيقة الصخيرات".

وانتخب البرلمان الليبي في يونيو 2014 قبل أن ينقلب الإسلاميون على نتائج الانتخابات ويعيدوا تفعيل المؤتمر الوطني العام المنتهية ولايته. وشارك البرلمان في مفاوضات الصخيرات التي جاءت بحكومة الوفاق التي يرأسها فايز السراج. وعقب دخول الحكومة إلى طرابلس انقسم المجلس بين شقين شق مؤيد للسراج وآخر رافض له، لكن تلك الخلافات لم تتضح جيدا إلا بعد إعلان الجيش عن عملية تحرير طرابلس من الميليشيات في 4 أبريل الماضي.

وقام الإسلاميون بتشكيل مجلس مواز في طرابلس متكون من عدد من النواب المشقين عن مجلس طبرق وعدد آخر من المقاطعين الذين لطالما اعتبروا البرلمان جسما منحلا بحكم المحكمة الدستورية، في محاولة لإضعاف برلمان طبرق الداعم للجيش، لكن المجلس الموازي لم يحظ حتى الآن بأي اعتراف دولي كما تم تجاهله بشكل مطلق من قبل البعثة الأممية.

ورفض النواب المنشقون المقربون من تيار الإسلام السياسي المشاركة في اجتماعات القاهرة حيث لم يحضر سوى خمسة نواب من أصل أربعين نائبا. وبلغ عدد النواب الذين حضروا الاجتماعات 70 نائبا. وقال عضو مجلس النواب الموازي في طرابلس محمد الرعيض إن الأعضاء الخمسة الذين شاركوا في الاجتماع المنعقد في القاهرة، لا يمثلون إلا أنفسهم. وأضاف "سبق أن أعلن النواب بطرابلس رفضهم المشاركة في الاجتماع المنعقد بالقاهرة لعدم تسلمهم دعوة رسمية ولغموض أهدافه".

لكن النواب المجتمعين في القاهرة يصرون على ضرورة حضور زملائهم المنشقين حيث أكدوا في بيانهم "أنه تم الاتفاق على دعوة النواب الآخرين الذين لم يشاركوا في الاجتماعات الحالية، وذلك لمواصلة النقاشات المتقدمة لحل الأزمة الليبية بما يحفظ سلامة البلاد والليبيين، ويحفظ سيادة واستقلال ليبيا، ويحقق السلام والوئام المجتمعي، والعودة إلى الحوار السلمي في ظل سيادة الدولة".

وقالوا إن كل ما تقدم سيتم إنجازه والاتفاق عليه في جلسة مرتقبة لمجلس النواب يتم الاتفاق عليها في أقرب وقت، بهدف الدعوة إلى تشكيل حكومة وطنية، ووضع خارطة طريق، ووفق جدول زمني وآليات تنفيذية واضحة.

وقال النائب علي السعيدي في تصريحات صحافية إنه "ستتم دعوة النواب الذين لم يشاركوا في النقاشات الحالية إلى اجتماعات أخرى قادمة في القاهرة، للنقاش حول خارطة طريق، وإزالة أي عقبات تعترض سبل الحل"، مشيرا إلى أن النواب الليبيين أبدوا مرونة كبيرة في التوافق والتوصل إلى حل كامل وشامل للأزمة الليبية.

وشدد النواب على أنه تم التأكيد والاتفاق على وحدة ليبيا، وسيادة أراضيها واعتبار ذلك خطا أحمر لا يمكن التنازل عنه بأي حال من الأحوال، مضيفين أنه تم التأكيد على مدنية الدولة الليبية، والمسار الديمقراطي، والمحافظة على التداول السلمي للسلطة التزاما بالإعلان الدستوري وتعديلاته التي تنظم المرحلة الانتقالية.

> **النواب المنشقون عن البرلمان المقربون من تيار الإسلام السياسي يرفضون المشاركة في اجتماعات القاهرة**

ولا تلقى مبادرة القاهرة لإيجاد حل سياسي رفضا من قبل النواب المؤيدين لحكومة الوفاق في طرابلس وإنما أيضا من قبل نواب داعمين لحرب الجيش على الفوضى والإرهاب.

وقال عضو مجلس النواب سعيد امغيب إنه ليس ضد أي مبادرة أو محاولة من أي كان تسعى لحلحلة الأزمة الليبية، لكنه أشار إلى أن زمن المبادرات السياسية والحلول التلفيقية ولى.

ولفت امغيب في تصريحات صحافية إلى أن "نواب برلمان طرابلس الموازي مثلهم مثل رئيس المجلس الرئاسي فايز السراج لا يملكون أي قرار ولا يستطيعون تنفيذ أي وعد إلا بموافقة زعماء الميليشيات المسيطرة على العاصمة".

ولفت إلى أن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية قبل دخول الجيش إلى طرابلس نوع من العبث الذي لا يجدي نفعا.

برلمان مواز لسحب الدعم من الجيش

مرشحو المعارضة الموريتانية يتجاوزون خلافاتهم

نواكشوط – تجاوز مرشحو المعارضة الموريتانية خلافاتهم التي ظهرت بعدما أعلن النظام عن اختيار المرشح بيرام الداه ولد اعبيد لقيادة الحوار عن المعارضة.

واتفق مرشحو المعارضة الأربعة للانتخابات الرئاسية الأخيرة، على خطة لتنسيق عملهم السياسي خلال الأسابيع القادمة. ونقلت وكالة "الأخبار" المحلية عن مصادر لم تذكرها أن مرشحي المعارضة الأربعة عقدوا اجتماعا مساء الأحد بمقر حزب اتحاد قوى التقدم بالعاصمة نواكشوط، ناقشوا فيه العديد من المواضيع. وبحسب المصدر فقد أكد مرشحو المعارضة خلال الاجتماع تماسكهم واستمرار التنسيق بينهم، كما اتفقوا على خطة لعملهم خلال الأسابيع القادمة. دبت الخلافات في صفوف مرشحي المعارضة الموريتانية بسبب اختيار النظام للمرشح المتحصل على المرتبة الثانية خلال الانتخابات الرئاسية التي جرت نهاية يونيو الماضي بيرام ولد الداه اعبيد.

ودعا المترشح ولد اعبيد في مؤتمر صحافي عقده الخميس في نواكشوط، المعارضة إلى أن "تتماسك أكثر وألا تكون جدارا ينهار أمام مناورات قادمة من عمق النظام". وقال ولد اعبيد إنه لا يبحث عن حوار منعزل دون باقي مكونات المعارضة وإنما عن حوار علني مع كل المعارضة ويصب في مصلحة موريتانيا ويعطي للشعب حقوقه ويثبت الاستقرار واللحمة بين مكونات الشعب.

واستجاب النظام الموريتاني لدعوات كانت قد أطلقتها المعارضة للحوار، لتجنب تصاعد المزيد من العنف في البلاد. وأعلن ولد اعبيد عن بدء مفاوضات مع النظام، وذلك في مؤتمر صحافي جمعه بالناطق الرسمي باسم الحكومة سيدنا عالي ولد محمد خونا مساء الثلاثاء الماضي.